

جودة التعليم وأهميتها في تنمية المجتمع وترقيته

Quality of education and its importance in the development and promotion of society

أ.د. أحمد بناني

benani.ahmed@univ-tam.dz

جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك - تامنغست - الجزائر

تاريخ النشر 2023/08/01	تاريخ القبول 2023/07/01	تاريخ الإرسال 2023/05/01
------------------------	-------------------------	--------------------------

الملخص

في هذه الورقة البحثية يحاول الباحث الوقوف على جودة التعليم وكيف تنعكس على تنمية المجتمع وترقيته، وذلك من خلال الارتكاز على مجموعة من القيم والمعلومات التي تهدف إلى توظيف مواهب الأساتذة والاداريين والمتعلمين لضمان مخرجات ينعكس دورها على المجتمع وتعود فعاليتها على تنميته وتقدمه، فالجودة بذلك تبحث في إيجابية النظام التعليمي بمفهومه المرتبط بالاستثمار القومي ذي المدخلات والمخرجات لتكون المخرجات مرتبطة مع احتياجات المجتمع في تطوره وتقدمه واحتياجات الفرد بصفته لبنة من لبنات هذا المجتمع، فهي ترتبط بجودة هيئة التدريس والطالب والبرامج التعليمية وطرق التدريس، وكذلك المباني وتجهيزاتها ناهيك عن الإدارة التعليمية. والمادة العلمية والانفاق التعليمي والتقييم المستمر للأداء التعليمي لكنها واجه بتحديات كبيرة في الواقع المعيش فما أهمية جودة التعليم في المجتمع وترقيته؟ وما آليات تجسيدها، وتجاوز تحدياتها؟ هذه جوانب وأخرى سنقف عليها في ورقة بحثية موسومة بـ "جودة التعليم وأهميتها في تنمية المجتمع وترقيته"

الكلمات المفتاحية: الجودة، التعليم، ترقية، تنمية، الأهمية

Abstract

In this paper, the researcher tries to stand on quality education and how it reflected on the life of societies, and that by building on a set of values and information which aims to employ the talents of teachers and administrators and learners to ensure that outputs reflect society's role and return its effectiveness And offer quality, so looking at positive educational system in national investment related with inputs and outputs to the outputs associated with

the needs of society in its development and progress and needs of the individual as a brick of this community is linked to the quality of the Faculty and student programs Education and teaching methods, as well as buildings and equipment, not to mention educational and scientific material management and educational spending and ongoing evaluation of educational performance but faced great challenges in actually living what the importance of quality education in the life of societies? And what mechanisms embody and transcend its challenges? And how do we adopt as a bridge towards the sustainable development of society? These aspects and we'll stop in the paper tagged ' quality of education and its importance in the life of societies'

key words : Quality, education, promotion, development, importance

المؤلف المرسل: أ.د. أحمد بناني، البريد: Benani.ahmed@cu-tamanrasset.dz

مقدمة:

إن جودة التعليم تقوم بدور مهم في حياة المجتمعات لما تقدمه من خدمة كبيرة في تكوين الأجيال وصناعة مستقبل المجتمعات ورسم معالم نجاحها، فجودة التعليم ترتبط بالاهتمام بمكونات العملية التعليمية من أجل الرفع من مستوى مخرجاتها، وذلك باستهداف احتياجات المجتمع والرفع من مستوى أفراده ، ومناطق ذلك التركيز على المناهج التعليمية وتطويرها تطويرا يرقى بتحديات العصر ومتطلبات العصر، فبذلك يسلط الضوء على الكفاءات والقدرات والوسائل التعليمية ، وتحقيق المهارات الكفيلة ببلوغ الأهداف العلمية والبيداغوجية والاجتماعية.

جودة التعليم مدخل إلى رفع كفاءة المؤسسات التربوية وتحسين مخرجاتها، وإيجاد السبل لمواجهة التحديات التي تواجهها أملا في تبني برامج تكفل تجاوز عوائق تحقيق الجودة في هذه المؤسسات لتعمل على تقديم مخرجات قادرة على إحداث الفارق في حياة المجتمعات، فالعناية بالركيزة الأولى في بناء المجتمع يسهم في رقيه وتطويره ، والرفع من كفاءة مخرجاته رفع من مستوى حياة أفراده وتطلعاتهم في مستقبل يرقى إلى تطلعاتهم ، ومتطلبات الحداثة المتسارعة، هذا ما يحاول الباحث الوقوف عليه في هذه الورقة البحثية باحثا في إشكالية أهمية جودة التعليم في الرقي بالمجتمعات، فما أهمية جودة التعليم في تنمية المجتمع وترقيته؟ ما هي الجودة التعليمية؟ ما هي عناصرها ومعاييرها؟ وما متطلبات تحقيقها؟ هذه

تساؤلات وأخرى سيناقشها الباحث في ورقة بحثية موسومة ب: " جودة التعليم وأهميتها في تنمية المجتمع وترقيته "

1-جودة التعليم المفهوم والقضية:

جودة التعليم ترتبط بجودة مكونات العملية التعليمية بدءا بالمناهج التعليمية ، وهيئة التدريس والبرامج التعليمية، والمخرجات وكذلك الجانب الإداري، فتشمل جودة التعليم الجوانب المختلفة للعملية التعليمية وبخاصة إعداد المعلمين وتصميم المناهج والكتب المدرسية ووسائل التعليم وآليات التقييم والتقويم، بالإضافة إلى فضاء المؤسسات التعليمية وإدارتها (1)، فالجودة بذلك تنظر بشكل شمولي للعملية التعليمية في تكامل يخدم أهداف العملية التعليمية وتحقيقها لاحتياجات المجتمع وآفاقه المستقبلية.

كما أنها تعبر عن جملة من المعايير التي تسبر مكونات المنظومة التعليمية لتلبية احتياجات الأفراد ، فهي تشير إلى معايير محكمة تشترط في أركان العملية التعليمية، فمنها ما يرتبط بالمدخلات ومنها ما يرتبط بالمخرجات، وكلها تتصل باحتياجات المجتمع ورغبات المتعلمين وتطلعات أوليائهم، ولن يتحقق ذلك دون الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة (2)، فمراعاة المعايير الخاصة المتصلة بكل مكون من مكونات العملية التعليمية ومدى تحقيقه للاحتياجات الاجتماعية والمتطلبات المعاصرة والتطلعات المستقبلية هي الجودة في العملية التعليمية، فجودة التعليم تتصل بمدى تحقيق المنتج التعليمي لتطلعات المتعلم، وسوق العمل والمجتمع، ومعظم الجهات التي ترتبط به والتي تنتفع بجودته، وهو ما يتطلب توجيه كل الموارد من أجل تهيئة بيئة تشجع على الابداع وتطلق العنان للابتكار ليحقق المخرج المأمول، ويصل إلى المبتغى.

مفهوم الجودة في التعليم يستهدف توجيه كل الأنشطة ، ومعظم العمليات الأكاديمية، وجل الجوانب المالية الإدارية نحو تحقيق رغبات المتعلمين واحتياجات المجتمع، وذلك من خلال التحسين المستمر والتطوير المتواصل لجودة الخدمة ، وذلك بغرس ثقافة الجودة تلك الثقافة التنظيمية المرتكزة على المشاركة الجماعية، وتقويم الأبعاد الأكاديمية والمالية والإدارية مع ما يتوافق ومتطلبات التجديد المستمر والتقويم المتواصل (3)، فالجودة وإدارتها متعلقة بحسن إدارة المورد المادي والمعنوي لتحقيق المنشود من العملية التعليمية ومتطلبات أفراد المجتمع ومؤسساته.

جودة التعليم تقتضي إيجابية النظام التعليمي؛ وذلك بالنظر إلى التعليم على أنه استثمار قومي بمدخلات ومخرجات، فجودته هي جودة تلك المخرجات وقبلها مدخلاتها، لتكون جيدة متناغمة مع أهداف المنظومة التربوية والتعليمية، من خلال مراعاة احتياجات المجتمع في سيرورة نموه ومسيرة تقدمه،

ومتطلبات الأفراد كونهم لبنات هذا المجتمع (4)، فجودة التعليم هي استثمار في الموارد المتاحة لخدمة أهداف قومية تتصل بنمو المجتمع ورفقيه.

جودة التعليم تعبر عن إدارة تقوم على مجموعة من القيم، وتستمد حركيتها من المعارف التي تستخدم مواهب العاملين وتستثمر في ملكاتهم في مختلف مستويات التنظيم بشكل ابتكاري يضمن التطوير المستمر للمؤسسة والتحسين والمتواصل لمخرجاتها، (5) فكفاءة العاملين وحسن توجيههم واستثمار قدراتهم بطرق إبداعية ضمان لجودة المخرج وتحقيقا لاحتياجات السوق والمجتمع.

2- أهمية جودة التعليم

تتجلى أهمية جودة التعليم في تحقيقها لكفاية إدارة المؤسسات التعليمية، من خلال تطوير المناهج، وتحسين طرق التقييم وآليات التقويم، ورفع مستوى العاملين، وتنمية قدراتهم، وتحسين المخرجات، وتحقيق متطلبات المجتمع.

أهمية جودة التعليم تبدو من خلال تمثيلها كمنهج شامل للتغيير أبعد من كونها نظاما يقتفي أثر خطوات آلية مدونة بشكل إجرائي، أو قرارات فالالتزام من قبل المؤسسة بإدارة الجودة يشير إلى قابلية تغيير سلوك أفرادها تجاه مفهوم الجودة، وهو ما يسهل عملية تطبيق هذا المفهوم، وهو ما يعطي الانطباع بأن المؤسسة أصبحت تنظر إلى أنشطتها بشكل متكامل يعضد بعضه بعضا مما ينعكس على العلاقات بين العاملين، وسيادة ثقافة التعاون وروح الفريق، وهو ما يولد الاحساس بالرضى (6)، فأهمية جودة التعليم تبدو من خلال تحسين أداء هيئة التدريس ورضى المتعلم، وثقته فيما يقدم له ومن يقدمه له، وتعظيم دور المؤسسة في المجتمع بفعل دور مخرجاتها، وسمعة المؤسسة، وتحقيق فاعلية العملية التعليمية.

تطبيق جودة التعليم تؤكد ارتباطها بالإنتاجية واستمراريتها، وتحسين مخرجات العملية التعليمية، وزيادة العمل بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع إجراء العديد من التحسينات والتطوير في العملية التعليمية المبنية على تطلعات المستفيدين من مخرجاتها، كما تبرز أهميتها في ارتباطها بالتقويم الشامل للمنظومة التعليمية، وتحسين كفاءة إدارة مؤسساتها، وتطوير آليات القياس وتحيين أساليب التقويم، والتحكم في استخدام الوسائط التعليمية (7)، فأهمية جودة التعليم تبدو بشكل كبير في فعالية المؤسسات التعليمية وتحقيقها للأهداف المحددة الاجتماعي منها والتعليمي والاقتصادي والثقافي من خلال مخرجات أشرف عليها مدرسون أكفاء، في جو نشط، ووسائل متاحة ممكنة، وفضاء للتعاون والتعلم الإبداعي والنشاط الابتكاري.

كما تتضح أهمية الجودة في التعليم من خلال ما يمكن أن تصل إليه المؤسسة من فوائد عن تجسيدها لمعايير ضمان الجودة فمن أهم عوائد جودة التعليم: (8)

- أ- رؤية ورسالة وأهداف عامة للمؤسسة التعليمية واضحة ومحددة
- ب- خطة استراتيجية للمؤسسة التعليمية مبنية على أسس علمية
- ت- وصف وظيفي لكل دائرة ولكل موظف متوفرة و محددة
- ث- معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل فنية إدارية مالية
- ج- إجراءات عملية واضحة ومحددة من أجل تحقيق معايير الجودة
- ح- تدريب نوعي شامل

فأهمية جودة التعليم تبدو في وضوح أهداف ورسالة المؤسسة، ووضعها لخطة استراتيجية، وتكيفها مع معايير ضمان الجودة في جميع مجالات اهتمامها، والتدريب الشامل والمتواصل للعاملين مع ضبط هيكلتها وفق تطلعاتها واستشراف استراتيجيتها.

كما أن أهمية الجودة تتجاوز ذلك إلى تحقيق: (9)

- أ- تحقيق ارتفاع ملحوظ في انتماء العاملين ورضاهم
 - ب- مستوى أداء مرتفع لجميع العاملين
 - ت- توفير جو تعاوني بين جميع العاملين في المؤسسات التعليمية
 - ث- نوعية جودة عالية للخدمة والمنتجات بنفقات أقل
 - ج- الاستخدام الأمثل للاتصال والتواصل
 - ح- إقبال مرض من الطلبة على المؤسسة التعليمية
 - خ- نتائج الامتحانات والتحصيل الأكاديمي للطلبة مرتفع
- فمن أفضل جودة التعليم تحقيق الانتماء إلى المؤسسة وتجسيد الرضى الوظيفي، وسيادة جو التعاون بين العاملين، كما يحقق الأداء الجيد للمتعلمين ونوعية خدمة متميزة، وهو ما يؤكد ضرورة جودة التعليم لتطوير المؤسسات التعليمية والاسهام في رقي المجتمع.

3-متطلبات تحقيق جودة التعليم

تحقيق جودة التعليم يقتضي توفير الكثير من الشروط من بينها: (10)

- أ- دعم الإدارة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة
- ب- زرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين
- ت- شمولية واستمرارية المتابعة

ث- إشراك جميع العاملين في جميع مجالات العمل : التخطيط والتنفيذ وحل المشكلات وعمليات التحسين

ج- تغيير اتجاهات جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى الأهداف المرجوة فتقتضي جودة التعليم دعماً من الجهات الوصية لتجسيد متطلبات الجودة ومعاييرها، والاسهام في غرس ثقافة الجودة، ودوام متابعة تحقيقها، وشحن الهمم لبلوغ الأهداف المأمولة بتوجيه جميع الموارد المتاحة وجعلها في خدمة الأهداف الكبرى للمؤسسات التعليمية.

ومن أهم متطلبات تحقيق الجودة: (11)

- أ- وضع الخطط اللازمة لتنمية ثقافة الجودة
 - ب- قيادة وتوجيه كل النشاطات المبذولة لتطبيق إدارة الجودة
 - ت- تفعيل جهود كافة أفراد المؤسسة التعليمية لتحقيق هدف إدارة الجودة
 - ث- توفير الموارد المادية والبشرية لتنفيذ إدارة الجودة
 - ج- وضع أهداف سنوية لإدارة الجودة
 - ح- دراسة مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقها
 - خ- تصميم البرامج التدريبية لقيادات الجودة وفرق العمل
 - د- تجديد متطلبات الزبائن داخل المؤسسات التربوية والجامعية
 - ذ- توثيق الصلة بين المؤسسات التربوية والجامعية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى
 - ر- والعمل على التقويم المستمر لبرنامج الجودة الشاملة
- هذه المتطلبات تؤكد على ضرورة وجود لجنة تقوم بدور ضمان الجودة، مهمتها التصميم والتخطيط، ومتابعة استراتيجية ضمان الجودة في التعليم، وتوجيه الجودة وتطوير خططها.
- 4- أهم معايير الجودة التعليمية

تقوم الجودة التعليمية على جملة من المعايير ترتبط بمكونات العملية التعليمية:

1-4- معايير جودة أعضاء هيئة التدريس

يعتبر أعضاء هيئة التدريس من أهم مكونات العملية التعليمية وجودة التعليم ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً ، فهم المسؤولون عن وضع المناهج، وتحديد محتوى المقررات، وتقديمها للمتعلمين، ونشر القيم التي تحملها لأن ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من أهم معالم الجودة (12) ، فمقياس التدريس الجيد هو أعضاء هيئة التدريس الأكفاء، ذو الخبرة والتحكم في مهارات التدريس، والابداع والابتكار في غرفة الصف وخارجها، والقناعة بأن التعليم متعة صناعة رجال المستقبل.

ومن أهم مواصفات أعضاء هيئة التدريس التي تحقق جودة التعليم تتجلى في التأهيل الجيد ، واتساع عمق قراءتهم ودراساتهم في مجال تخصصهم ، والانفتاح على التخصصات الأخرى بما يضمن التكامل بين التخصصات ، وهو ما من شأنه الاسهام في إثراء العملية التعليمية ، فاتباع أساليب التنمية المهنية المستمرة ، و التحلي بالالتزام ، والحماس والحرص على تعلم المتدربين جوانب مهمة في جودة التعليم (13) ، فأعضاء هيئة التدريس المتزینين ، والمكونين تكوينا جيدا ، والملتزمين بمتطلبات ضمان الجودة يسهمون في جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

من أهم الجوانب التي ينبغي على أعضاء هيئة التدريس التحكم فيها (14)

- أ- تعرفهم على الاتجاهات العالمية المعاصرة والتوجهات المستقبلية في مجال التعليم
 - ب- تحكمهم في استخدام التقنيات المتطورة في حقل التعليم
 - ت- رفع مهارتهم من خلال اكتساب مهارات معرفية وعلمية تتطلبها وظيفتهم القيادية
 - ث- التحكم في إدارة الوقت
 - ج- تحليهم بالتفكير الابداعي بما يسمح بالتكيف مع مستجدات العملية التعليمية وتجاوز تحدياتها وهي إشارة إلى ضرورة متابعة أعضاء هيئة التدريس لكل جديد في العملية التعليمية ، وتحسين معارفهم دوريا بما يتطلبه دورهم في إنجاح وظيفتهم وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة المدى.
- هناك دعائم لجودة هيئة التدريس ومؤشرات لقياسها ومن أهم ذلك (15)

- أ- عدد أعضاء هيئة التدريس وكفاءتهم التدريسية
 - ب- مستوى تأهيلهم
 - ت- مساهمتهم في تنمية المجتمع
 - ث- ومستوى إنتاجهم العلمي
- دور أعضاء هيئة التدريس في تكوين أنفسهم والاسهام في خدمة المجتمع من أهم معالم جودة التعليم ، ودورهم الفاعل في إضافة الجديد من خلال البحوث العلمية وتطوير التجارب العلمية والمعرفية وتجسيد النظريات والتحقق من جدواها عامل مهم ومؤشر على ضمان الجودة.
- أعضاء هيئة التدريس يتوجب عليهم عدم الاكتفاء بتلقين المعلومات المعرفة سابقا ونقل التجارب الأجنبية ، وتجاوز ذلك إلى مساعدة المتعلمين على استخدام تلك المعلومات ، وتوجيههم إلى التوظيف الأمثل لها ، وتمكينهم من تكييفها وفق متطلبات المجتمع ومعطيات الواقع، (16) ، فالدور الفاعل لأعضاء هيئة التدريس هو الأخذ بأيدي متعلميهم للتحكم في استثمار المعارف لتطوير أنفسهم والرقى بمجتمعهم ، والتحلي بالإبداع والابتكار دون تقليد آلي أو تكرار تقني إلى تكييف المعارف مع المستجدات

وتوظيفها لتجاوز الصعوبات، فالعمل على تفاعل المتعلمين مع المعارف واستعمالها في واقعهم المعيش مؤثر مهم من مؤشرات جودة التعليم.

2-4- معايير جودة المناهج والبرامج

تعتبر المناهج والبرامج من ركائز جودة التعليم لذلك ترتبط الجودة فيها بمحتوياتها ومضامين مقاييسها، وطرائقها، وارتباطها بالشخصية القومية لذلك عدت مؤشرا مهما لجودة التعليم، و لن يتحقق ذلك مالم تكن أهداف المناهج والبرامج واضحة ودقيقة لا تحتاج تأويلا، لأن المناهج والبرامج ينبغي أن تصمم وفق تلك الأهداف المأمولة، فكلما كانت واضحة وجليّة وفي مستوى المتعلمين وفي متناول هيئة التدريس كلما كانت ضامنا للجودة التعليمية بل كلما كانت هذه البرامج شاملة وعميقة ومتصفة بالمرونة مستوعبة لتحديات العصر مسهمة في تطوير شخصية المتعلمين كلما كانت ناجحة ومشجعة على الابداع والابتكار وهو ما تنشده جودة التعليم (17) ، فالبرامج ركن مهم ينبغي ربطه معايير الجودة وضمانها، وذلك بوضع أهداف جلية تتصل بالطموحات المستقبلية التي تأملها المنظومات التربوية في مخرجاتها وتلبيتها لاحتياجات الأفراد والمجتمع، وهي برامج يشترط فيها العمق والشمولية والمرونة لتتكيف مع كل التحديات ومتطلبات العصر، مراعية لخصوصية المجتمع ومستوى المتعلمين وتكوين المدرسين.

كما يمكن الإشارة إلى مؤشرات مهمة تقيس جودة المناهج والبرامج ومنها: (18)

مدى قدرة المناهج والبرامج على الاستجابة لمتغيرات احتياجات المتعلمين

أ- قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحلية والوطنية والعالمية

ب- قدرتها على تنمية مهارات التعلم التعاوني والتعلم الذاتي

ت- قدرتها على تحقيق التوازن بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية الميدانية

ث- خضوعها للتقييم المستمر والمراجعة الدورية

فالمناهج والبرامج ضامن للجودة إذا تمت مراعاة استجابتها للمتغيرات، وتطلعات المتعلمين، وإشراك الفاعلين وجميع الشركاء في صياغتها باستحضار استشرافات المستقبل وتداعيات الحاضر واستلهامات الماضي.

3-4- معايير جودة المخرجات

من مؤشرات جودة التعليم جودة المخرجات ولن يتم ذلك مالم: (19)

أ- يوضع نظام فعال لتقويم المتعلمين تراعى فيه العلمية والموضوعية والحدّثة

ب- محاكاة تجارب الدول الناجحة في تقويم مخرجاتها وتكييف تجاربها مع خصوصيات المجتمع

ت- العمل على التدريب المتواصل لمصممي التقويم

ث- تنوع أساليب التقويم بين النظري والتطبيقي الشفهي والكتابي

ج- اعتماد التقويم المستمر الذي يعتمد تقويم الأداء والكفاءة، والمتابعة المستمرة.

فجودة المخرج مرتبطة بحسن تقويم تعلماته، وتفاعله مع المعارف التي يتلقاها، واستفادته منها في مواجهة التحديات الاجتماعية والنفسية، وبناء شخصية محاوره ناقدة نقدا بناء، قادرة على التفاعل مع مستجدات العصر، مجيدة للغات موظفة لمهارات الابداع والابتكار.

5- دور جودة التعليم في رقي المجتمع وتنميته

لجودة التعليم دور كبير في رقي المجتمع وتنميته، فبفضل المناهج المرتبطة باحتياجات المجتمع والأهداف المتصلة بمخرجات تفيد المجتمع، وبمكونين يسعون إلى تحقيق متطلبات المجتمع ينعكس كل ذلك على حركية المجتمع وتنميته.

جودة التعليم تكتسي أهمية عظيمة في الرقي بالمجتمعات لم لا ومن جوانب تحديد جودة التعليم ارتباطها بالتنمية الاجتماعية ولكي تحقق جودة التعليم هذه التنمية فوجب: (20)

أ- أن تؤدي المؤسسة التعليمية رسالتها التي أنشئت من أجلها سواء أكانت تربوية أم جامعية، لتجمع بين التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع وترقيته.

ب- فتح المجال للمتعلمين من أفراد المجتمع وعدم الاقتصار على الطالب النظامي والدراسة الحضورية

ت- تفعيل العلاقة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ونشاطاتها.

ث- ربط التعليم بالأهداف المستقبلية للمجتمع والاستشرافات التنموية وإبراز دوره في تحقيق التطلعات المحلية والوطنية والدولية

ج- السعي إلى تنمية علاقات إقليمية لتفعيل دور التعليم والبحث العلمي في تنمية المجتمع

ح- ربط المؤسسات التربوية والجامعية بمحيطها الاجتماعي واعتبارها هيئات استشارية تساهم في حل مشاكل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وتقديم الحلول لمواجهة تحدياتها.

خ- رسم سياسات مستقبلية واضحة الأبعاد للمؤسسات التعليمية والجامعية، بما يسمح بتحسين مخرجاتها وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية

فبفضل توجيه المؤسسات التعليمية والتربوية ووضع استراتيجيات لتفعيل دورها في التنمية تتطور المجتمعات وترتقي، فالسعي إلى جعل هذه المؤسسات شريكا في التنمية وفي وضع المخططات التنموية في الرأي السديد الذي يعزز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، ويحسن من جودة مخرجاتها وتطلعات المجتمع

في مرافقة مؤسساته وقطاعاته المختلفة والمساهمة في تجاوز تحدياتها الراهنة، فارتباط التعليم بالتنمية هو إدماج العلم في حياة المجتمع بوضع مناهج تتطابق وخصوصية المجتمع، ومعالجة قضايا يعيشها أفراد المجتمع، ودراسة إشكاليات تعود حلولها بالفائدة على المجتمع، وإقامة مشاريع بحث غايته تنمية وتطوير المجتمع، ليغدو التعليم تشاركيا بين المؤسسات التعليمية والجامعية والمؤسسات الاقتصادية باعتبارها محل تدريب المتعلمين ومجال تربصاتهم الميدانية، بل التعليم بهذا الشكل يأخذ طابع الانفتاح على جميع أفراد المجتمع فيصبح متاحا لكل عن طريق التعليم عن بعد واستخدام التكنولوجيا، والتعليم المفتوح، ليتسم التعليم بالمرونة التي تسمح لطلابه الوصول إليه بمختلف الوسائل والطرق، فينعكس على سلوك أفراد المجتمع وتطلعاتهم في مستقبل أفضل.

إن إسهام جودة التعليم في الرقي بالمجتمعات يقتضي التكامل بين التعليم والتنمية، أصبح من الضروري التفكير في استراتيجية محكمة واضحة المعالم ضمن التخطيط التنموي الشامل، فالتعليم أصبح عملية حضارية، يقوم التعليم بدور التخطيط والإحصاء لإيجاد الحلول لمشكلات الحياة، فتقام البحوث والدراسات لخدمة التنمية، والالتفات إلى فكرة مهمة وهي أن التعليم أصبح حاجة ملحة لنهضة المجتمعات لم يعد ترفا أو مقصورا على فئة معينة، وهو ما يستدعي ممارسة النقد الذاتي ومعرفة أسباب الاخفاق، ورسم رؤى مستقبلية على أنقاض الك الاخفاقات، فجودة التعليم أصبحت جزءا لا يتجزأ من التنمية والتطوير (21)، فجودة التعليم تفرض إعادة تقييم العلاقة بين التعليم والتنمية، ورسم معالم الالتقاء للنهوض بالمجتمع، وذلك بجعل التعليم في خدمة المجتمع وأفراده، ومؤسساته، وغرس ثقافة التعلم والتطور بالعلم فقد أصبح العلم مع تحديات العصر ضرورة لا غنى عنه لأي فرد من أفراد المجتمع مهما كان موقعه.

جودة التعليم أصبحت استثمارا من أجل التنمية لأن التعليم (22)

أ- يرفع من مستوى إنتاجية الفرد وقدرته على ابتكار دخل
ب- يرفع من مستوى إنتاجية المجتمع، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

ت- يسهم في اكتشاف الأفراد لميولاتهم واستعداداتهم

ث- يرفع من قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع وفي مختلف الظروف

ج- يعد الأفراد المؤهلين لقيادة قاطرة التنمية والتطوير وتوجيهها في مختلف القطاعات

تغيرت النظرة إلى التعليم، فقد أصبح مرافقا للتنمية محققا لمتطلباتها، فلا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير قدرات وكفاءات المجتمع، والاستثمار في الموارد البشرية المتاحة لترفع من مستوى تأهيلها واستعدادها لمواجهة تحديات الحياة ومتطلبات التنمية والتطوير.

جودة التعليم تتصل بالتنمية المتعددة الأغراض فلا يمكن التركيز فيها على الجوانب المادية دون الجوانب الثقافية والتعليمية والسياسية والاجتماعية والصحية، لأنها وسائل نحو تحقيق التنمية مرتبطة بالتعليم، وباحتياجات المجتمع الاقتصادية والثقافية والحضارية (23)، فالتنمية تستهدف إشباع احتياجات أفراد المجتمع وهو ما يجعلها ترقى إلى سلم الاهتمامات للرفع من مستوى الأفراد من خلال ربطها بجودة التعليم لأن ارتباط التعليم بالتنمية مؤشر من مؤشرات جودته، فأصبح لزاما على المؤسسات التعليمية والجامعية أن تسهم في التنمية الاجتماعية، وهو ما يفرض ربط التعليم باحتياجات المجتمع الفعلية الآنية والمستقبلية، وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية في المجتمع، ومراجعة السياسة التعليمية وفق التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية.

من الجوانب التي تحدد دور المؤسسات التعليمية الفاعل في التنمية هو: (24)

أ- استشارة الخبراء وإشراكهم في فضاءات المجتمع المختلفة لنقل خبرتهم وتجاربهم للعاملين في الميدان

ب- إشراك أعضاء هيئة التدريس في مجالس إدارة المؤسسات المنتجة ومواقع العمل المختلفة للتعرف على المشكلات والتحديات فينقلوا خبرتهم ويسهموا في تذليل الصعوبات وإيجاد حلول للمشكلات

ت- وضع خطة للبحث تضع على سلم أولوياتها إيجاد حلول لمشكلات المجتمع.

ث- إخراج البحوث الجامعية إلى العلن ومنحها فرصة التجسيد على أرض الواقع، من خلال مشاريع استطلاعية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة

ج- فتح مواقع العمل أما المتعلمين والطلاب لإجراء تريبصاتهم الميدانية وتطبيق معارفهم النظرية.

فجودة التعليم مؤشر كبير يحقق نمو المجتمع وتطوره إذا أدمج التعليم في الحياة وتم الاقرار باحتياج المجتمع وأفراده إلى دور العلم والمعرفة في الرقي بمستوى أفراده ومعيشتهم، وجوانب حياتهم المختلفة، لتصبح المؤسسات التعليمية والتربوية والجامعية شريكا مهما في النهضة بالمجتمع والرقى بطموحات وتطلعات أفراده، وتلبية احتياج مؤسساته، كما أن جودة التعليم في المؤسسات الجامعية تنعكس على التنمية الاجتماعية مباشرة، وبخاصة إذا كانت تستجيب المخرجات للاحتياجات الاجتماعية والمؤسسات الخدمية والانتاجية، فتقاس فعاليتها بحجم الدعم الذي تقدمه لمؤسسات المجتمع والاستشارات التي

تبذلها، وما تسجله الهيئة التدريسية من ابتكارات واكتشافات مع متعلميها، ومدى مشاركة منتسبيها من الباحثين في مؤسسات المجتمع.

6- عوائق تجسيد الجودة التعليمية وتحديات الرقي بالمجتمع وتنميته

هناك تحديات كبيرة تواجه تجسيد جودة التعليم للرقي بالمجتمع وتنميته ومن بينها ما يفرضه الواقع وتعكسه علاقة المؤسسات التعليمية بالمحيط ، ومن بين تلك العوائق غياب الخطط الاستراتيجية عند معظم المؤسسات التعليمية والجامعية بما يضمن تحقيق الجودة التعليمية وإسهام هذه المؤسسات في تنمية المحيط، فالخطط الاستراتيجية لهذه المؤسسات هي التي تضع في حسابها دورها في خدمة المجتمع ومؤسساته والرقي بتطلعات أفرادها.

كما يلاحظ بأن هناك فجوة كبيرة بين البحث العلمي والممارسة الميدانية وهو ما يعكس انفصال المؤسسات التعليمية والجامعية عن المشكلات المعيشة في المجتمع وفي غالب الأحيان تقترح حلول لبعض المشكلات لكن لا تجد طريقها إلى أرض الواقع، وهو ما يفرض ربط المعارف النظرية بالجوانب التطبيقية لتجسيد التنمية والتطور المجتمعي.

ومن بين العوائق مقاومة بعض العاملين في المؤسسات التعليمية والجامعي للتغيير سواء من الإدارة أو من العاملين لما يفرضه جودة التعليم من برامج تحسين تستدعي تغييرا تاما في ثقافة وطرق العمل في المؤسسة، بالإضافة إلى تخوف بعض العاملين من تحمل المسؤولية والالتزام بمعايير حديثة تتطلب تعلم ذاتيا وتحسينا دوريا للمعارف والمهارات(25) ، فمقاومة التغيير والخوف من الجديد ومن تحمل تبعاته حرم الكثير من المؤسسات من تحسين مخرجاتها ووضع خططها الاستراتيجية لأنها تستدعي المتابعة المستمرة والتقييم الدوري، وهو ما يحول دون تطور تلك المؤسسات وقيامها بدورها في خدمة المجتمع.

فجودة التعليم تقتضي تمثل الرؤى التأسيسية للجودة بما تطرحه من خطوات ترسم معالم مراجعة تعود إلى المنجز اللساني العربي الحديث، وتقومه بمعايير علمية وموضوعية تنشد توجيهه الوجهة المطلوبة، لتصحيح مساره وتسدد تعاطيه مع المنجز الحديث والمعطى التراثي(26)، فتمثل الرؤى التأسيسية العالمية لجودة التعليم يفتح المجال أمام تجاوز الكثير من التحديات عن طريق تكييفها وخصوصية المحتوى العربي، وخصوصية المجتمع، فتحثي مناهجنا بالمنجز الحداثي بمقارباته النشطة وتحفظ خصوصية المنجز التراثي وتسعى لتطويره وفق ما ينعكس على المخرج وجودته، والمجتمع وتنميته.

الميل في غالب المؤسسات إلى الكم على حساب الكيف، فيستعجل بعض مدراء هذه المؤسسات الكم دون وضع أي خطة لتطوير المخرج وتحسينه، وربطه باحتياجات المجتمع ومؤسساته، وأفرادها وتطلعاتهم، وهو ما يؤثر سلبا على تنمية المجتمع وترقيته، وفي كثير من الأحيان يعود إلى عدم تجاوب بعد مدراء هذه

المؤسسات مع المفاهيم التي تفرضها جودة التعليم، ومقاومة كل ما من شأنه تحسين المخرج وتطوير المنتج؛ لذلك يميلون إلى تقويم المخرجات كأرقام ينافسون بها غيرهم من مدراء المؤسسات التعليمية والجامعية دون النظر في كفاءتها وخدمتها لمتطلبات التنمية والتطوير، واستجابتها لاحتياجات الفضاءات المختلفة في المجتمع الاقتصادية والثقافية والصحية والعلمية وغيرها من القطاعات الخدمية والانتاجية.

خاتمة:

إن جودة التعليم تتصل بمعايير اختيار محتويات المناهج، ودمجها مع أفضل طرق التدريس الحديثة، وتكييفها مع أحسن المقاربات التي أثبتت نجاحها على الصعيد التعليمي الدولي، وكذلك ضبط المخرجات بمعايير موضوعية وواقعية تسهم في تحقيق أهداف العملية التعليمية، كما يقتضي ذلك السهر على تكوين الهيئة التدريسية وفق متطلبات التحديث والتجديد وذلك بمرافقة هذه الهيئة مرافقة معرفية ونفسية واجتماعية تسهم في رفع تحدي جودة العملية التعليمية وجودة مخرجاتها، ناهيك عن التقييم الدوري للعملية التعليمية ولكل مكون من مكوناتها.

ويمكن أن نوصي بتوصيات من شأنها تعزيز جودة التعليم وترسيخ دورها في تنمية المجتمع وترقيته وهي:

أ- تشجيع المؤسسات التعليمية والجامعية على تبني ثقافة الجودة كأسلوب ومنهج في إدارتها ومتابعة مدخلاتها ومخرجاتها.

ب- مراجعة السياسات التعليمية والجامعية وجعلها في خدمة المخرجات التي تلبي احتياجات التنمية بالمجتمع ومعالجة مشكلاتها

ت- السعي إلى توفير الموارد اللازمة لتحقيق التقويم الذاتي والمستمر للتدريس والبحث العلمي وارتباطهما بتنمية المجتمع وفق خطة استراتيجية فعالة لكل مؤسسة.

ث- جعل المؤسسات التعليمية والجامعية في جميع الهيئات الاستشارية لمؤسسات المجتمع لتسهم في رسم خطط استراتيجية لتلك المؤسسات تسهم في تنمية المجتمع وتطويره

ج- تصميم برامج لإدارة الجودة بحسب خصوصية المجتمع ومتطلباته.

ح- ضرورة تكثيف عقد دورات للقائمين على المؤسسات التعليمية والجامعية لتجسيد الخطط الاستراتيجية لضمان جودة التعليم وخدمة المجتمع.

خ- إعادة النظر في التقويم التربوي وتحسينه وفق مقتضيات ربط المعارف النظرية بالميدان التطبيقي ليغدو التقويم وظيفي.

د- إنشاء هيئة وطنية مهمتها ضبط الجودة في المؤسسات التعليمية والجامعية وخدمتها للمجتمع واحتياجاته والعصر ومتطلباته.

ذ- التدريب المستمر للعاملين بالمؤسسات التعليمية من أجل النهوض بثقافة الجودة والتقويم المستمر لأدائهم لتغدو الجودة ممارسة وسلوكا يوميا.

ر- التحفيز على تبني الجودة من خلال رصد جوائز معتبرة للمؤسسات الرائدة في تبنيها، لتشجيع المؤسسات التعليمية والجامعية الأخرى لتخطو خطوها

الهوامش والإحالات:

¹ - طعيمة رشدي، تحليل المحتوى في العلوم الانسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 471

² - عشية فتحي درويش، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (4)، الأمانة العامة للجامعات العربية، عمان، الأردن، 2000، ص 538

³ - شيراز عبد الله بن عيسى، تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية في سلطنة عمان، السنة 25، العدد 95، ص 23

⁴ - عليمات صالح ناصر، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، دار الشروق، الأردن، ط1، 2008، ص 93

⁵ - المرجع نفسه، ص 98

⁶ - العزاوي محمد، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري، عمان، 2005، ص 55

⁷ - العزاوي محمد عبد الوهاب، إدارة الجودة الشاملة، الاردن، 2005، ص 35

⁸ - هشام عبد المعطي، أثر الجودة والاعتماد على تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية، المؤتمر السنوي السابع أثر الجودة والاعتماد في التعليم 7-8 ديسمبر 2015، المنظمة العربية لضمان الجودة، الدر البضاء المملكة المغربية، 2015، ص 3

⁹ - المرجع نفسه، 3-4

¹⁰ - المرجع نفسه، ص 3

11- فريد النجار، التجديد التنظيمي لمنظومات التعليم في القرن الواحد والعشرين، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 502 - 503

12- نادر سارة، التقويم الداخلي لمؤسسات التعليم الجامعي نحو نموذج مقترح لدول العالم الثالث، التعليم العالي في البلدان العربية السياسات والآفاق، تحرير فاتن خليل البستاني، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 1997، ص 189

- 13- بدران ابراهيم، تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2005، ص 63
- 14- ناثر سارة، التقويم الداخلي لمؤسسات التعليم الجامعي نحو نموذج مقترح لدول العالم الثالث، التعليم العالي في البلدان العربية السياسات والآفاق، ص 190
- 15 - السامرائي مهدي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007، ص 424
- 16- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 197
- 17- عليمات صالح ناصر، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، ص 144
- 18- أشرف السعيد أحمد محمد، الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 204
- 19- الزهرائي محمد بن راشد الزهرائي، تصور مقترح لتطوير أدوات قياس وتحصيل الطلاب وفق معايير الجودة الشاملة لوزارة التربية والتعليم، جامعة أم القرى، السعودية، ص 24
- 20- طلعت عبد الحميد ، مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية لمواجهة إشكالية التعليم العالي، مجلة الجامعة، العدد 6، ليبيا، 2004، ص 124-126
- 21- إلياس زين، الجامعة وتحديات التنمية في الوطن العربي، مجلة قضايا عربية، السنة 6، العدد 4، بيروت، 1979، ص 157
- 22- لطفي بركات أحمد، التربية والتقدم في الوطن العربي، الرياض، دار المريخ، 1979، ص 109
- 23- حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 92
- 24- صلاح العبد وآخرون، الكتاب السنوي الأول للتنمية الريفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1980، ص 11-13
- 25- محمد عوض الترتوري، وأغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط 2، 209، ص 49
- 26- أحمد بناني ، المشروع اللساني لأحمد المتوكل وأهميته في تأسيس وتأصيل اللسانيات الوظيفية العربية، المجلة الدولية- أبحاث في العلوم التربوية والانسانية والآداب واللغات، جامعة البصرة-كلية البنات العراق، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، عمان، الأردن، المجلد 1، العدد 3، 2020، ص 425

المصادر والمراجع

- 1- أشرف السعيد أحمد محمد، الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007
- 2- إلياس زين، الجامعة وتحديات التنمية في الوطن العربي، مجلة قضايا عربية، السنة 6، العدد 4، بيروت، 1979
- 3- بدران إبراهيم، تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2005
- 4- حسن إبراهيم عيد، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997،
- 5- الزهرائي محمد بن راشد الزهرائي، تصور مقترح لتطوير أدوات قياس وتحصيل الطلاب وفق معايير الجودة الشاملة لوزارة التربية والتعليم، جامعة أم القرى، السعودية،
- 6- السامرائي مهدي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007
- 7- شيراز عبد الله بن عيسى، تقدير درجة إمكانية تطبيق بعض مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية في سلطنة عمان، السنة 25، العدد 95،
- 8- صلاح العبد وآخرون، الكتاب السنوي الأول للتنمية الريفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1980
- 9- طعيمة رشدي، تحليل المحتوى في العلوم الانسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004
- 10- طلعت عبد الحميد ، مواجهات إجرائية لاستراتيجية عربية لمواجهة إشكالية التعليم العالي، مجلة الجامعة، العدد 6، ليبيا، 2004
- 11- الغزاوي محمد ، إدارة الجودة الشاملة ، دار اليازوري ، عمان ، 2005
- 12- الغزاوي محمد عبد الوهاب، إدارة الجودة الشاملة، الاردن، 2005
- 13- عشية فتحي درويش، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص(4)، الأمانة العامة للجامعات العربية، عمان، الأردن، 2000
- 14- عليمات صالح ناصر، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، دار الشروق، الأردن، ط1، 2008
- 15- فريد النجار ، التجديد التنظيمي لمنظومات التعليم في القرن الواحد والعشرين، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007

- 16- لطفي بركات أحمد، التربية والتقدم في الوطن العربي، الرياض، دار المريخ، 1979
- 17- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989
- 18- محمد عوض الترتوري، وأغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط2،
- 19- نائر سارة، التقويم الداخلي لمؤسسات التعليم الجامعي نحو نموذج مقترح لدول العالم الثالث، التعليم العالي في البلدان العربية السياسات والآفاق ، تحرير فاتن خليل البستاني، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 1997
- 20- نائر سارة، التقويم الداخلي لمؤسسات التعليم الجامعي نحو نموذج مقترح لدول العالم الثالث، التعليم العالي في البلدان العربية السياسات والآفاق،
- 21- هشام عبد المعطي، أثر الجودة والاعتماد على تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية ،المؤتمر السنوي السابع أثر الجودة والاعتماد في التعليم 7-8 ديسمبر 2015، المنظمة العربية لضمان الجودة، الدر البيضاء المملكة المغربية، 2015